مسألة المسح على الخفين من حديث حذيفة والمغيرة رضي اللّه عنهما
(دراسة تعِليليّة)

إعداد

د/ إقبال محمد أحمد الوقيد

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية

كلية الشريعة والقانون ـ جامعة الجوف

تاريخ الاستلام : ٥/ ١٢/ ٢٠٢٠م

تاريخ القبول : ١٢ / ١/ ٢٠٢١م

ملخص:

يعدّ علم العلل من أهمّ علوم النقد لاختصاصها بما دقّ وخفي من الوهم الواقع على الحديث، وقد عني النقاد به وبذلوا فيه جهدا كبيرا، واتبعوا منهجا أصيلا دقيقا، ولأهمية الدراسة التطبيقية، جاءت هذه الدراسة؛ تهدف إلى الكشف عن قيمة منهج التعليل عند النقاد، وذلك من خلال دراسة حديثية نقدية تتناول مسألة المسح على الخفين في كتاب ابن أبي حاتم، لبيان المنهجية وتحديد العلة، وتخريج ودراسة المسألة والمقارنة بين النقاد، وأسفرت الدراسة عن عدة نتائج أهمها؛ أهمية الممارسة النقدية، وأن العلّة في المسألة إبدال راو براو، وأن من وجوه الترجيح ترجيح رواية الأكثر أو الأصح، وأن النقاد يشتركون في المسألة بقدر معين ويختلفون في جهة أخرى من المسألة، وقد يعلون الرواية لصفة مكروهة في الراوي، وأوصت الدراسة بضرورة مواصلة مثل هذه الدراسات النقدية للوقوف على أهمية الممارسة في علم العلل.

الكلمات المفتاحية: علل الحديث، المسح على الخفين، حديث حذيفة والمغيرة.

Abstract:

The science of Defective Tradition is considered as one of the most important sciences of criticism that deals with the subtlities of the misconceptions about the Hadith. Critics were much concerned about this science, exerted a lot of efforts in this area and followed an original and precise methodology in dealing with it. The present study came as an application to the value of the Defective Tradition Approach in critics through a critical study of Hadith that deals with the issue of wiping over the footwear in the book of Ibn Abi Hatim to show the methodology, define the defect, authenticate the issue and compare between the critics. The study reached some conclusions: the critical study is important, the defect in the issue is due narrator-to-narrator substitution, the cause of the preponderance of one narration over the other is being most recurrent or most authentic, the critics share some of the views though they may sometimes disagree among themselves, and they might regard the narration as defect just because of a defect in the character of the narrator. The study recommends the continuation of such critical studies to cognize the importance of application in the science of Defective Tradition.

Keywords: Hadith defects, wiping on the footwear, hadith of Hudhaifa and al-Mughira

مقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على المبعوث رحمة للعالمين وبعد:

فإنّ علم العلل من أدقّ علوم الحديث؛ حيث عنى بالأوهام الخفية والغامضة والتي لا يستطيع الوقوف عليها أو كشفها إلا الجهابذة، ولأهميّة الوقوف على الجهد الذي بذله علماء العلل في خدمة حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم، والكشف عن منهجيتهم الدقيقة في تطبيقاتهم التعليلية؛ جاءت هذا الدّراسة بعنوان: "مسألة المسح على الخفين من حديث حذيفة والمغيرة رضي الله عنهما" (دراسة تعليلية)، تعني بعرض تطبيقات النّقاد في هذا الباب، ودراستها دراسةً حديثيّة تعليليّة، وقد اخترت المسالة الأولى من كتاب ابن ابي حاتم في العلل في المسح على الخفين من رواية حذيفة والمغيرة رضي الله عنهما كدراسة تطبيقية للكشف عن منهج النقاد في التعليل.

مشكلة الدّراسة وتساؤلاتها:

تتركّز مشكلة البحث في السؤال الرئيس: هل تعدّ التطبيقات النقدية في كتب العلل تفوّقا منهجياً، وهل ما زالت الحاجة تدعو إليه؟

وتأتي هذه الإشكالية بسبب بعض الدّعوات التي تدّعي اقتصار علماء الحديث على النقد الخارجي، وأن هذا العلم لا ضرورة له في هذا الزمان، لذلك جاء هذا البحث يُزيل تلك الإشكالية بالإجابة عن هذا السؤال؛ من خلال تقديم النّماذج التّطبيقية لمزيد من فهم منهج النقاد.

أهميّة البحث:

وتنطلق أهميّة هذا الدّراسة من أهمية الوقوف على منهج النقاد في التّعليل في واقع الدّراسة التّطبيقية–؛ ومقارنة أقوال النّقاد في المسألة التعّليلية الواحدة، وقد جاء اختيار أحاديث المسح على الخفي، لدقّة الاختلاف الواقع بين رواية كلاً من الصحابيين الجليلين حذيفة والمغيرة رضي الله عنهما.

أهداف الدّراسة:

- **أولاً:** الكشف عن أهميّة عمل النقاد في علم العلل.
- **ثانياً:** بيان منهجية التّعليل في مسالة المسح على الخفين.
- **ثالثاً:** تحديد العلّة، والموضوع الفقهيّ في المسائل التي أوردها النقاد.
- **رابعاً:** تخريج الأحاديث الواردة في المسائل التّعليلية، والتّرجمة لرواة السّند.
- **خامساً:** جمع أقوال العلماء في نقد الحديث.
- **سادساً:** المقارنة بين الخطّة التّعليلية التي سلكها النّقاد في كتاب علل الحديث في المسألة نفسها.

الدّراسات السّابقة:

من أهمّ الدّراسات السّابقة التي وقفت عليها بحدود بحثي:

١- دراسة قام بها د./ سعد بن عبد الله الحميّد، بتحقيق كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي [١]، قدّموا فيها فوائد في الحاشية في هذه المسألة، إلا أنّها لم تكن دراسة مفصلة كهذه الدراسة؛ والتي تهدف إلى تحديد العلّة والموضوع الفقهيّ، وغيرها من العناصر المحدّدة.

٢- كتاب تعليقة على العِلل لابن أبي حاتم، لابن عبد الهادي الحنبلي(٧٤٤هـ)، ذكر بعض الفوائد المتعلّقة بأقوال [٢].

وقد استفدتُ من هذه الجهود، وأضفتُ إليها هذه الدّراسة المتواضعة، التي عنيت بالدّراسة التّفصيلية لمسائل محدّدة، وجعلت كتاب ابن أبي حاتم أساساً في اختيار المسألة التعليلية.

منهجيّة الدّراسة:

سلكت هذه الدّراسة منهج المحدّثين في التّعليل.

خطّة الدّراسة :

قسمت الدّراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة؛ على النّحو الآتي:

المبحث الأوّل (التمهيدي): بعنوان؛ مقدمات مهمة في مسألة المسح على الخفين الواردة في كتاب العلل، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف موجز لابن أبي حاتم، ولأبي حاتم وأبي زرعة الرازي.

المطلب الثاني: عرض وتحليل المسألة التعليلية في المسح على الخفين من كتاب ابن أبي حاتم.

المبحث الثاني: بعنوان؛ حديث مسالة المسح على الخفين تخريج ودراسة.

المطلب الأول: تخريج ودراسة حديث المسح على الخفين من رواية حذيفة رضي الله عنه.

المطلب الثاني: تخريج ودراسة حديث المسح على الخفين من رواية المغيرة رضي الله عنه.

المبحث الثالث: بعنوان؛ منهج النقاد في تعليل مسألة المسح على الخفين من طريق حذيفة والمغيرة رضي اللّه عنهما

المطلب الأول: تحليل المسألة الواردة في كتاب ابن أبي حاتم في العلل في حديث المسح على الخفين من حديث حذيفة والمغيرة – رضي الله عنهما.

المطلب الثاني: رواية الاعمش ومنصور ورواية عاصم بين النقاد.

المطلب الثالث: تعليل لفظ الزيادة في مسألة المسح على الخفين من حديث المغيرة وحذيفة رضي الله عنهما.

– **الخاتمة،** وفيها أهمّ النّتائج والتوصيات.

المبحث الأول (التمهيدي)
مقدمات مهمة في مسألة المسح على الخفين الواردة في كتاب العلل

المطلب الأول : تعريف موجز لابن أبي حاتم، ولأبي حاتم وأبي زرعة الرازي:

وقد آثرت الترجمة لهؤلاء النقاد على وجه الخصوص وذلك لاختصاصهما بالمسألة الواردة التي هي أساس الدراسة من كتاب الجرح والتعديل، ولا شك أن هؤلاء الأئمة غنيّون عن التعريف بهم ولقد تكلم عنهم كل من درسهم ودرس مناهجهم كلاماً وافياً، وما عرضي لهذه التراجم الموجزة إلا لاجتهادي بأنه يحسن خط أسمائهم في صفحة بحثي وخاصة أن الدراسة تتعلق بعلمهم وأعزو التوسع لمن أراد في كتب التراجم.

أولا: ترجمة موجزة لابن ابي حاتم (٣).

هو الإمام ابن الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، الحنظلي الرازي، توفي سنة سبع وعشرين وثلاثمائة، عاش في أسرة علميّة، وكتب الحديث، ورحل وارْتحل، وجلس على الشيوخ وانتخب وذاكرن وكان ورِعا صالحاً، أثنى عليه العلماء الكبار وبرع في ميدان العلل، وله مصنفات عديدة.

ثانيا: ترجمة موجزة لأبي حاتم(٤).

هو الإمامُ الحافظُ الناقدُ شيخُ المحدثين أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي الرازي. توفي سنة سبع وسبعين ومائتين، طلب العلم ورحل وتكبد مشاق السفر وكان من أشد الناس على طلب العلم شهد يذلك الكبار، وهو من نظراء البخاري، جلس على الشيوخ وتتلمذ على يده الكثير، وما قيل من ثناء العلماء عليه كثير أطبقت على أنه لم يرى مثله، وله مصنفات عديدة في العلل وغيرها.

ثالثاً: ترجمة موجزة لأبي زرعة الرازي (٥).

هو الإمام، سيد الحفاظ، ومحدث الرَّي أبو زُرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فرّوخ القرشي المخزومي الرازي، مولى عياش بن مطرّف، مات سنة أربع وستين ومائتين، وطلب هذا الشأن وهو حَدَثٌ وارتحل إلى الحجاز والشام ومصر

والعراق والجزيرة وخراسان وكتب ما لا يوصف كثرة سمع منه شيوخ كثيرين بلغوا المئات وعرف بزهده وورعه وأثنى عليه العلماء على أنه من أئمة الدنيا.

المطلب الثاني: عرض وتحليل المسألة التعليلية في المسح على الخفين من كتاب ابن أبي حاتم

إن المتأمل في هذه المسالة يجد أن موطن العلة فيها على بعض الإسناد، وأخرى في المتن، ولقد ذكر الأئمة لهذا الحديث عدة شواهد بلغت أربعين وجها، عند بعضهم(٦) من غير طريق حذيفة والمغيرة رضي الله عنهما، والوجه الذي سنتناوله في هذه الدراسة حديث حذيفة والمغيرة على وجه الخصوص حيث خّصت المسألة بهذا:

أولاً: متن المسألة:

يقول ابن أبي حاتم رحمه الله: (وسألتُ أبي وأبا زُرعة، عن حديثٍ رواه سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وجرير بن حازم، وأبو معاوية الضرير ويحيى القطان، وابن عُيَينة وجماعة عن الأعمش، عن أبي وائل عن حذيفة، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين. ورواهُ أحمدُ بنُ يُونُس، عن أبِي بكرِ بنِ عيّاشٍ عن الأعمش، وعاصم، عن أبِي وائل، عن المغيرة بن شُعبة، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. فأيّهما الصحيحُ من حدِيث الأعمش؟ قال أبِي: الصحيحُ مِنْ حدِيث هؤُلاء النفر، عن الأعمش، عن أبِي وائل، عن حذيفة، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وهم فِي هذا الحديث: أبُو بكرُ بن عيّاشٍ، إنّما أراد الأعمش: عن مُسلِم بنِ صُبيح، عن مسروق، عن المغيرة، ولم يُميز حدِيث أبِي وائل من حدِيث مُسلِم. قُلتُ لأبِي زُرعة: فأيهما الصحيح؟ قال: أخطأ أبُو بكرُ بن عياش فِي هذا، الصحيح من حدِيث الأعمش: عن أبِي وائل، عن حذيفة. ورواه منصور، عن أبي وائل عن حذيفة ولم يذكر المسح، وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم بال قائما. قلت: فالأعمش. قال الأعمش: ربما دلس. وقلت لأبي وأبا زرعة حديث الأَعمش، عَن أبي وائل عن حذيفة أصح أو حديث عاصم عن أبي وائل عن المغيرة. قال أبي: الأعمش أحفظ من عاصم. قال أبو زرعة: الصحيح حديث عاصم عن أبي وائل عن المغيرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم)(٧).

ثانيا: تحليل المتن وتفصيله:

١- جماعة رووه عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة مرفوعا وهم (أبو معاوية الضرير ويحيى القطان وابن عيينة).

٢- ورواه أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عيّاش عن الأعمش وعاصم عن أبي وائل عن المغيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً.

٣- والخلاف في رواية الاثنين تفصيلها: أنّ جماعة رووا الحديث عن الاعمش من وجه، وانفرد أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عياش في روايته عن الاعمش بوجه آخر مخالف فيه إبدال صحابي بآخر، أو بمعنى إسناد بآخر، وهذا ممكن أن نسميه ابدال أو مخالفة أو إدخال سند بآخر.

٤- واشترك أبو حاتم وأبو زرعة في تخطئة أبي بكر بن عياش في سياقه الرواية عن الأعمش عن أبي وائل عن المغيرة لرواية الأكثر، واكتفى أبو زرعة بهذا القدر.

٥- وبيّن أبو حاتم سبب العلّة ونوعها، وهو وهم أبي بكر بن عياش والذي لم يميز حديث الاعمش عن أبي وائل من حديث الأعمش عن مسلم بن صبيح، والتي سأقوم بتخريجها إن شاء الله تعالى.

٦- وزاد أبو زرعة للسائل فائدةً، وهي أن منصورا روى الحديث عن أبي وائل ولم يذكر المسح خلافاً للأعمش.

٧- فتفرع سؤالا للسائل من الأصح الأعمش أم منصور؟

٨- فأجاب الأعمش ربما دلس ليرجح رواية عاصم على رواية منصور.

٩- واختلف أبو زرعة وأبو حاتم في ترجيح رواية عاصم على الأعمش:

- قال أبو زرعة: الصحيح عاصم عن أبي وائل دون ذكر المسح.

أما أبو حاتم: فرجح رواية الأعمش؛ لأنه الأحفظ، وقد اقتضى المقام هنا لترجيح رواية الأحفظ؛ فيكون الأعمش حفظ ما وهِم فيه غيره.

وبما أن هنا المقام يقتضي التّرجيح؛ فإن الباحثة ستقوم بدراسة الرّجال الواردين في هذه المسألة، والتوسع بمن عليهم الخلاف، والاقتصار بنبذة يسيرة عن الآخرين لمعرفة الأحفظ والأوثق والألزم والأكثر - حتى نعرف على أي أساس اعتمد كل واحد من أئمتنا في الترجيح .

المبحث الثاني

حديث مسالة المسح على الخفين تخريج ودراسة

المطلب الأول: تخريج ودراسة حديث المسح على الخفين من رواية حذيفة رضي اللّه عنه

أوّلا: طريق الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة رضي اللّه عنه:

١ـ تخريجه:

- عنه شعبة، [٨] ومحمد بن طلحة، [٩] وشجاع بن الوليد، وابن عيينة، وابن أبي زائدة [١٠] وهشيم،[١١] وسفيان،[١٢] وأبو جعفر الرازي،[١٣] وعيسى بن يونس،[١٤] وأبو الأحوص،[١٥] وجعفر بن عون،[١٦] وحفص ومسلم بن إبراهيم[١٧]، وأبو خيثمة[١٨].

(وجميعها ذكرت المسح).

أخرجه البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وأبو داود، وابن ماجة، وابن أبي شيبة، وعبد الرزاق، والخطيب البغدادي، وابن المنذر، وابن الجعد، والبيهقي، وابن عبد البر، وابن حزم.

٢ـ دراسة رجاله:

- حُذيفة بن اليَمان (صحابي جليل من السابقين).[١٩]
- أبو وائل: هو شَقِيق بن سَلَمة الأسديّ الكوفيّ أدرك النبي- صلى الله عليه وسلم- ولم يره، وروى عن حذيفة. وعنه الأعمش ومنصور وعاصم بن بهدلة وحماد بن أبي سليمان وجماعة، وكان ثقة كثير الحديث لا يُسأل عن مثله، وقد لازمه الأعمش وكان الناس يسألونه عن حديثه.[٢٠]
- الأعمش: هو سليمان بن مِهران الأسديّ الكاهليُّ، مولاهم، أبو محمد الكوفيّ، روى عن أبي وائل وطلحة بن مصرّف ومسلم ابي الضحى، وقال يحيى بن معين: "كان جرير إذا حدث عن الأعمش قال هذا الدّيباج الخسرواني"، وقال شعبة: "ما شَفاني

أحد في الحديث ما شفاني الأعمش"، وقال عبد الله بن داود: كان شعبة إذا ذكر الأعمش قال:" المُصحف المُصحف "، وقال بن عمار: "ليس في المحدثين أثبت من الأعمش ومنصور ثبْت أيضا، إلا أن الأعمش أعرف بالمسند منه"، وقال العجلي: "كان ثقة ثبتا في الحديث، وكان محدّث أهل الكوفة في زمانه، ولم يكن له كتاب"، وتوفي سنة ثمان وأربعين ومائة(٢١).

أما الرواة الذين رووا الحديث عن الاعمش بهذا الطريق نذكر بعضهم:

- سفيان الثّوري: هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ، أبو عبد الله الكوفيُّ، روى عن: الأعمش وهو أمير المؤمنين في الحديث قال ابن المبارك:" ما كتبت عن أفضل منه وكان ابن معين لايقدم عليه في زمانه احد في كل شيء وكان إماما من أئمة المسلمين مجمعا على إمامته مع زهدٍ وورع، و توفي بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة، وقال ابن معين:"مرسلاته شبة الريح".(٢٢)
- جَرير بن حازم: ابن عبد الله بن شُجاع الأزديّ ثم العتكيّ أبو النضر البصري ، روى عن الأعمش، وقال محمود بن غيلان عن وهب بن جرير: "كان شعبة يأتي أبي فيسأله عن حديث الأعمش فإذا حدثه قال هكذا والله سمعته من الأعمش"، واختلط فحجبه أولاده، وقال أبو حاتم:" صدوق صالح"، وقال ابن حبان في الثقات: "كان يخطئ لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه"، وكان شعبة يقول: "ما رأيت أحفظ من رجلين جرير بن حازم وهشام الدستوائي"، قال ابن حجر: "ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه وهو من السادسة مات سنة سبعين بعد ما اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه".(٢٣)
- أبو معاوية الضّرير: محمد بن خازم التميمي السعديّ مولاهم، روى عن الأعمش، قال أيوب بن إسحاق: سألت أحمد ويحيى عن أبي معاوية وجرير قالا: "أبو معاوية أحب إلينا يعنيان في الأعمش"، وقال عبد الله بن أحمد سمعت أبي يقول: "أبو معاوية الضرير؛ حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظا جيدا"، وقال

الدوري عن ابن معين:" أبو معاوية أثبت في الأعمش من جرير"، وقال ابن حجر: "ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره".(٢٤)

- يحيى بن زكريا بن أبي زائِدة؛ واسمه خالد بن ميمون بن فيروز الهمداني الوادِعي مولاهم أبو سعيد الكوفي، روى عن الأعمش، ووثقه النقاد، وقال ابن المديني: "لم يكن بالكوفة بعد الثوري أثبت منه"، وقال:" انتهى العلم إليه في زمانه"، وقال أبو حاتم:" مستقيم الحديث، ثقة صدوق"، وقال ابن حجر: "ثقة متقن من كبار التاسعة مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومائة".(٢٥)

- هُشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السّلمي أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي، روى عن الأعمش، قال عبد الرحمن بن مهدي:" كان هُشيم أحفظ للحديث من سفيان الثوري"، وكان ثقة كثير الحديث كثير التدليس والإرسال الحفي، مات سنة ثلاث وثمانين". (٢٦)

- أبو جعفر الرّازي التّميمي مولاهم، يقال اسمه عيسى بن أبي عيسى، سكن الريّ، روى عن الأعمش ومنصور، قال – أحمد: "ليس بقوي في الحديث"، وقال بن أبي مريم عن بن معين: "يكتب حديثه ولكنه يخطئ"، وقال أبو زرعة: "شيخ يهم كثيرا، وقال أبو حاتم: "ثقة صدوق صالح الحديث"، وقال ابن حبان: "كان ينفرد عن المشاهير بالمناكير لا يعجبني الاحتجاج بحديثه إلا فيما وافق الثقات"، قال ابن حجر: "صدوق سيء الحفظ خصوصا عن مغيرة من كبار السابعة مات في حدود الستين".(٢٧)

- يحيى بن سعيد بن فرّوخ القطّان التميمي، أبو سعيد البصري الأحول الحافظ روى عن الأعمش، قال ابن مهدي:" ما رأيت أحسن أخذا للحديث ولا أحسن طلبا له من يحيى القطان أو سفيان بن حبيب"، وقال ابن المديني: "لم يكن ممن طلب وعني بالحديث وأقام عليه ولم يزل فيه إلا ثلاثة وذكر القطان"، وقال أحمد أيضا:" كان إليه المنتهى في التثبت بالبصرة"، وقال ابن منجويه:" كان من سادات أهل زمانه

حفظاً وورعاً وفهماً وفضلا ودينا وعلما، وهو الذي مهد لأهل العراق رسم الحديث وأمعن في البحث عن الثقات وترك الضعفاء"، قال ابن حجر: "ثقة متقن حافظ إمام قدوة من كبار التاسعة مات سنة ثمان وتسعين وله ثمان وسبعون.(٢٨)

- عيسى بن يونس ابن أبي إسحاق، قال أحمد أبو حاتم ويعقوب بن شيبة وابن خراش: "ثقة، كان عيسى من أصحاب الأعمش الذين لا يفارقونه"، وقال عيسى بن يونس: "حدثنا الأعمش أربعين حديث فيها ضرب الرقاب لم يشركني فيها أحد عن بن إسحاق"، وقال ابن حج: "ثقة مأمون من الثامنة مات سنة سبع وثمانين".(٢٩)
- الحسن بن صالح بن صالح بن حيّ، روى عن منصور، قال يحيى القطان: كان الثوري سيء الرأي فيه، وقال أبو زرعة:" اجتمع فيه إتقان وفقه وعبادة وزهد"، وقال أبو حاتم:" ثقة حافظ متقن". (٣٠)
- محمد بن طلحة بن مصرِّف اليامي الكوفي، روى عن الأعمش، قال أحمد:" لا بأس به إلا أنه كان لا يكاد يقول في شيء من حديثه حدثنا"، وقال ابن معين: "كان يقول ثلاثة يتقى حديثهم؛ محمد بن طلحة، وأيوب بن عتبة، وفُليح بن سليمان، وعن ابن معين: "ضعيف"، وقال أبو زرعة: "صالح"، وقال النسائي: "ليس بالقوي"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان يخطئ". (٣١)
- شُجاع بن الوليد بن قيس السّكونيّ، أبو بدر الكوفي روى عن الأعمش، قال أبو زُرعة:" لا بأس به"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: "وهو منكر، وشجاع لين الحديث"(٣٢).
- جعفر بن عون ابن جعفر بن عمرو بن حريث المخزومي، صدوق من التاسعة مات سنة ست وقيل سبع ومائتين(٣٣).
- حفص بن غيّاث بن طلْق بن معاوية النخعيّ، أبو عمر الكوفي القاضي ثقة فقيه تغيّر حفظه قليل في الآخر من الثامنة مات سنة أربع أو خمس وتسعين. (٣٤)

- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، مولاهم أبو بِسطام الواسطي ثم البصري: "ثقة حافظ متقن". (٣٥)

ـ خلاصة دراسة رجال الطريق الأول:

لاحظنا من خلال تراجم رجال هذا الطريق أنهم بالكثرة التي تقوي حديث الأعمش، وهم على تفاوت في مراتبهم إلا أن فيهم من الحفاظ الكبار، وهذا هو السبب الذي دعاه لترجيح رواية الأعمش بقوله: "ورواه جماعة"، ولكن لماذا لم يعنى أبا زرعة بهذا الأمر معتبرا تدليس الأعمش مانع من ذلك؟.

ثانياً: تخريج ودراسة طريق منصور عن أبي وائل عن حذيفة

١ـ تخريجه:

عنه جرير(٣٦) وشعبة(٣٧).

(لم تذكر المسح)

٢ـ دراسة رجال هذا الطريق

- منصور بن عبد الله بن ربيعة بن عتاب بن فرقد السلمي أبو عتاب الكوفي روى عن أبي وائل، قال الآجري عن أبي داود: "كان منصور لا يروي إلا عن ثقة"، وقال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد قال سفيان: "كنت لا أحدّث الأعمش عن أحد من أهل الكوفة إلا ردّه فإذا قلت منصور سكت"، وقال بِشر بن المفضّل:" لقيت الثوري بمكة فقال ما الكوفة آمن على الحديث من منصور"، وقال أحمد بن سنان القطان عن بن مهدي:" أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم فمن اختلف عليهم فهو مخطئ ليس هو منهم، قال يحيى بن معين:" إذا اجتمع منصور والأعمش فقدّم منصور"، وقال سفيان:" إذا جاءت المذاكرة جئنا بكل وإذا جاء التحصيل جئنا بمنصور"، وقال ابو حاتم: "الأعمش حافظ يخلّط ويدلس ومنصور أتقن لا يخلط ولا يدلس، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة".(٣٨)

- **خلاصة دراسة هذا الطريق**: الاعمش هو الأحفظ ولكن عند الموازنة بينه وبين منصور يقدِّم ابن معين وأبا حاتم منصورا بسبب أن الأعمش حافظ يخلّط ويدلس، ومنصور أتقن ولا يخلط ولا يدلّس. ولذلك رجّح أبا زرعة روايته على الأعمش، ومحل التّرجيح هنا بين الأعمش ومنصور، ولكن لم يعبئوا برواية الكثرة كما سبق، ولكن على اعتبار أن منصور هو اتقن ولم يخلط واعتبر في السابق؟

تقول الباحثة: أن العلة هنا واقعة في المتن وليس في الإسناد بسبب زيادة المسح على الخفين، وهذا بمقام التّخليط الذي يُورث وهما قد يكون مناسبا.

ثالثاً: تخريج ودراسة طريق الشعبي عن ابي وائل عن حذيفة(٣٩).

(وذكر المسح)

دراسة رجاله:

- عامر بن شُراحيل بن عبد، وقيل: عامر بن عبد الله بن شُراحيل الشّعبي الحِميري أبو عمرو الكوفي، من شعب هَمدان، روى عن المغيرة بن شعبة، وعنه الأعمش ومنصور وعاصم الأحول، قال ابن حجر: "ثقة مشهور فقيه فاضل". (٤٠)

وهذه متابعة لأبي وائل في روايته الحديث عن حذيفة رضي الله عنه.

المطلب الثاني: تخريج ودراسة حديث المسح على الخفين من رواية المغيرة رضي الله عنه

أوّلا: من طريق عاصم عن أبي وائل عن المغيرة مرفوعاً.

١ـ تخريجه:

عنه شعبة (٤١)، وابو بكر بن عياش (٤٢)، وحماد بن سلمة (٤٣)، وأبو بكر بن أبي شيبة (٤٤)، وأبي جناب. (٤٥)

- وخالف شُريك أصحاب عاصم الذين يروونه عن المُغيرة؛ فقال شريك عن عاصم عن أبي وائل عن حذيفة. (٤٦)

(وذكر المسح)

وتابع عاصم حماد بن أبي سليمان، أي في روايته عن المغيرة من طريق حماد بن سلمة [٤٧].

٢ـ دراسة رجال الاسناد

- المُغيرة بن شُعبة بن مسعود بن الثقفي:(صحابي مشهور أسلم قبل الحديبية).[٤٨]
- عاصم بن بهْدلة؛ وهو بن أبي النّجود الأسدي، مولاهم الكوفي، أبو بكر المقْري، روى عن أبي وائل، وعنه شعبة، قال ابن سعد:" كان ثقة إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه"، وقال أحمد:" وكان خيّرا ثقة والأعمش أحفظ منه"، وكان شعبة يختار الأعمش عليه في ثبت الحديث، ويقال أن الأعمش قرأ عليه وهو حدَث، وكان يختلف عليه في زِرّ وأبي وائل، وقال يعقوب بن سفيان:" في حديثه اضطراب وهو ثقة"، وقال بن أبي حاتم عن أبيه:" صالح"، وقال:" وسألت أبا زرعة عنه فقال ثقة"، قال وذكره أبي فقال:" محلّه عندي محلّ الصدق، صالح الحديث، وليس محلّه أن يقال هو ثقة، ولم يكن بالحافظ، وقد تكلّم فيه ابن عليّة فقال:" كان كلّ من اسمه عاصم سيء الحفظ"، وقال النّسائي:" ليس به بأس"، وقال ابن خراش: "في حديثه نكِرة"، وقال الدارقطني:" في حفظه شيء"، مات سنة سبع وعشرين ، أخرج له الشيخان مقروناً بغيره، وقال أبو بكر البزار:" لم يكن بالحافظ ولا نعلم أحدا ترك حديثه على ذلك وهو مشهور"، وقال ابن قانع قال حماد بن سلمة:" خلط عاصم في آخر عمره"، وذكره بن حبان في الثقات.[٤٩]
- حمّاد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة، ثقه عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة. [٥٠]
- أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحنّاط، ثقة عابد إلا أنّه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح، قال ابن حجر:" وكان من العباد الحفاظ المتقنين،

وكان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه وذلك أنه لما كبر ساء حفظه فكان يهِم إذا روى والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر فمن كان لا يكثر ذلك منه فلا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته، وكان لا يعلم له بالليل نوم والصواب في أمره مجانبة ما علم أنه أخطأ فيه والاحتجاج بما يرويه سواء وافق الثقات أو خالفهم، وقال العجلي:" كان ثقة قديما صاحب سنة وعبادة وكان يخطئ بعض الخطأ"(٥١).

- حمّاد بن أبي سليمان مسلم الأشعري، مولاهم أبو إسماعيل الكوفيّ الفقيه، روى عن أبي وائل، قال أحمد، قال معمر:" ما رأيت أفقه من هؤلاء الزهري وحماد وقتادة"، وقال أبو حاتم: "حماد هو صدوق لا يحتجّ بحديثه، وهو مستقيم في الفقه؛ فإذا جاء الآثار شوش"، وقال ابن عدي: "وحمّاد كثير الرّواية خاصّة عن إبراهيم ويقع في حديثه أفراد وغرائب وهو متماسك في الحديث لا بأس به". (٥٢)
- شَريك بن عبد الله النّخعي الكوفي القاضي أبو عبد الله صدوق يخطئ كثيرا تغيّر حفظه بسبب القضاء وكان شديدٌ على أهل البدع، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين.(٥٣)

ثانيا: الرّواية التي وهم فيها أبو بكر بن عياش في حديث الأعمش عن أبي وائل عن المغيرة:

وهي من طريق أحمد بن يونس، وجعلته يسوق حديث الاعمش عن أبي وائل عن المغيرة:

١ـ تخريجه

من طريق البختري وأبي أسامة (٥٤) ، وعيسى بن يونس (٥٥)، وأبي معاوية(٥٦)، وعبد الواحد (٥٧)، اسماعيل بن زكريا وأبو عوانة وابن ابي زائدة (٥٨).

٢ـ دراسة رجال الاسناد:

- مُسلم بن صُبيح الهمداني، أبو الضُّحى الكوفي العطار، فاضل من الرّابعة(٥٩).

٣ـ مناقشة العلّة في هذا الطريق:

بيّن الدّارقطني أن سبب العلّة هو عمرو بن جميع، خالف أصحاب الأعمش، ورواه عن الأعمش، عن أبي ظبيان عن المغيرة، وحديث أبي الضّحى عن مسروق أصح.

قال الدارقطني: "حدث به عنه إسماعيل بن زكريا وأبو أسامة وأبو معاوية وأبو عوانة وابن أبي زائدة، وخالفهم عمرو بن جميع فرواه عن الأعمش عن أبي ظبيان عن المغيرة بن شعبة وحديث أبي الضحى عن مسروق أصح". (٦٠)

أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التّميمي اليرْبوعي الكوفي، قال أبو حاتم: "كان ثقة متقنا"، وقال النّسائي:" ثقة"، وقال ابن حجر: "ثقة حافظ".(٦١)

والصحيح كما قال أبو حاتم الأعمش عن أبي الضّحى مسلم بن صُبيح عن مسروق عن المغيرة:" وهِم أبو بكر بن عياش ولم يميز حديث أبي وائل من مسلم".

تقول الباحثة: لم يعتمد أبو حاتم في المسألة على رواية الأكثر فحسب، بل ضمّ إليه قرينة أخرى وهي؛ أن المشكلة ليس من الأعمش وإنّما من أبي بكر بن عيّاش الذي لم يميّز حديث أبي وائل من حديث مسلم، فكان لأبي حاتم زيادة علم على أبي زرعة؛ فمن المؤكد أن أبا حاتم لم يكن يخفى عليه تدليس الأعمش وهو معروف، ولكن لماذا خفي على أبي زُرعة رواية أبي بكر بن عياش؟

وترى الباحثة أن مثل هذه العلّة تحتاج إلى سبر وجمع طرق، ولا يعني هذا القول عدم قدرة أبي زرعة على هذا بل هو أهلُه، ولكن كلّ واحد من الأئمة قد يكون عنده بحث سابق عن الآخر، والكل ينتفع ببعض ولا يقدح فهذا العلم بحر واسع عميق.

المبحث الثالث

منهج النقاد في تعليل حديث المسح على الخفين من طريق حذيفة والمغيرة ـرضي الله عنهماـ

المطلب الأول : تحليل المسألة الواردة في كتاب ابن أبي حاتم في العلل في حديث المسح على الخفين من حديث حذيفة والمغيرة ـ رضي الله عنهماـ

أوّلا: نوع العلة في هذه المسألة

في هذه المسألة نوعان من العلة:

١- علّة في الاسناد، وهي إبدال صحابي بآخر (حذيفة والمغيرة – رضي الله عنهما)، وإدخال سند بسند.

ثانياً: سبب العلّة

عزى أبو حاتم السبب إلى أبي بكر بن عياش، والذي توهّم ولم يميّز حديث أبي وائل من حديث مسلم بن صُبيح.

ثالثاً: الترجيح بأيهما أصح، ومناقشة الإمامين:

١- اختلف الإمامان؛ أمّا أبو حاتم؛ فرجّح رواية الاعمش لأنه الأحفظ، وأبو زرعة رجّح رواية عاصم لان الأعمش مدلس.

٢- مناقشة الإمام أبا زرعة بتصحيح رواية عاصم:

- قال:" "ربما دلس"، قالها على الشّك؛ وهذا يعني أنه لم يبحث في المسألة بعد والحكم للمتيقن.
- لم أر بدراسة الأحاديث أي تدليس للأعمش بل وافقه منصور على فرض ثبوت التدليس.
- قول أبي زرعة: "الصحيح" لا يعني ترجيحا، وإنما توقّفا فيما ليس بين يديه والحكم للموجود وإلا لقال والأصح.
- عاصم فيه مقالٌ في حفظه، والأعمش أحفظ، وإذا انتفى التدليس من الحديث؛ فالترجيح للأحفظ، وخاصّة إذا أخذنا بالاعتبار كثرة الطرق عنه ومتابعة غيره له، أما متابعة حمّاد بن أبي سليمان لعاصم؛ فلا تُعتبر لأن سليمان فيه مقال والله أعلم.

٣- زيادة في الحديث تبيّن أنها زيادة ثقة.

أما الزيادة فلم تكن محل النّزاع بين الإمامين انفرد أبو حاتم بقوله، وزاد الأعمش كذا.

يقول أبو عبد الله السّلفي(٦٢):

لماذا الحافظ أبا زرعة خالف الحافظ أبا حاتم مع أنّ الاعمش أحفظ من عاصم بن ابي النجود الاسدي، ومنهم من بيّن انه من نظرائه، وأبو زرعة نفسه يرى أنّه ثقة، وأبو حاتم يتعقبه ويقول:" ليس محلّه هذا أن يقال إنه ثقة"، وقد تكلم فيه ابن علية فقال:" كان كلّ من كان اسمه عاصم سيء الحفظ"، قال، وذكره أبي فقال: "محله عندي محل الصدق صالح الحديث ولم يكن بذاك الحافظ".

والقاعدة هي تقديم رواية الأحفظ والأكثر، ما هي النكتة في ذلك؟

لا شكّ أنّ الأعمش أحفظ من عاصم، وعاصم ممّن يُتنازع فيه، لكن الذي يتبيّن أنّ سبب الاختلاف بين الإمامين؛ اعتبار قرينة ظهرت للحافظ أبا زرعة، وإن كانت قوية دلّ هذا على التفوق في العلم والمهارة فيه وإتقانه، وهذا فيه صحة من يقول أنّ علم العلل والحديث ليس كالحساب."(٦٣).

المطلب الثاني : رواية الاعمش ومنصور، ورواية عاصم بين النقاد

أوّلا: أقوال النقاد الذين رجّحوا رواية على أخرى:

١- رأي أبا حاتم وأبا زرعة في الترجيح بين روايتي الأعمش ومنصور ورواية عاصم

رجّح ابو حاتم رواية الأعمش ومنصور على رواية عاصم لرواية الأكثر والأحفظ وهو الاعمش، واعتبر أبو زرعة رواية عاصم هي الأصح؛ وقال عاصم:" وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة وما حفظه يعني أن روايته هي الصواب".(٦٤)

٢- **رأي النقاد في الترجيح بين روايتي الأعمش ومنصور ورواية عاصم** (عرض ومناقشة)

يشير ابن حجر إلى أن شعبة سأل منصورا فتابع على رواية الأعمش ولم يذكر المسح فوافق الأعمش على قوله عن حذيفة دون الزيادة ولم يلتفت مسلم لهذه العلة واعتبرها زيادة حافظ. (٦٥)

وترى الباحثة أن: الصحيح رواية منصور والأعمش، أما عن المتابعات لعاصم وهي متابعة حماد بن أبي سليمان فلا يعتد بها لأمور:

- لم ينفرد الاعمش ورواه منصور.
- قول العلماء بذلك:

- قال البيهقي: "كذا رواه عاصم بن بهدلة وحماد بن أبي سليمان عن أبي وائل عن المغيرة، والصحيح ما روى منصور والأعمش عن أبي وائل عن حذيفة كذا قاله أبو عيسى الترمذي وجماعة من الحفاظ ".(٦٦)
- وقال الترمذي:" وروى حماد بن أبي سليمان عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة مثل رواية عاصم، والصحيح ما روى منصور والأعمش ".(٦٧)

وقال الترمذي:" حديث الاعمش عن أبي وائل أصح".(٦٨)

ثانيا: الذين صحّحوا الروايتين:

من الذين قال بصحة الروايتين ابن خزيمة في صحيحه والذي دعاه للتّصحيح موافقة حماد عاصما فجوّز أن يكون أبا وائل سمعه من المغيرة ومن حذيفة، أمّا من حديث الأضحية؛ فرواية الأعمش ومنصور أصح لاتفاقهما وأما عاصم وحماد في حفظهما مقال.(٦٩)

فحماد بن أبي سليمان كثير الرواية خاصّة عن إبراهيم المسند والمقطوع، ويحدث عن أبي وائل وعن غيرهما بحديث صالح، ويقع في أحاديثه إفرادات وغرائب وهو متماسك في الحديث لا بأس به كذا يقول ابن عدي. (٧٠)

وقال الدارقطني:" فقال يرويه عاصم بن أبي النجود وحماد بن أبي سليمان عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة ووهما فيه على أبي وائل، ورواه الأعمش ومنصور عن أبي وائل عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب".(٧١)

وأشار ابن حجر (٧٢) في الدراية أن هذا الحديث منتزع من حديثين وكأنه يوافق ابن خزيمة حيث قال:

- روى المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم:" أتى سباطة قوم فبال قائما وتوضأ ومسح على ناصيته وخفيه". انتهى، وهذا منتزع من حديثين أما حديث السُباطة من طريق شعبة عن عاصم عن أبي وائل عن المغيرة.
- قال شعبة قال عاصم:" وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة وما حفظه".
- قال شعبة:" فسألت منصورا فحدّثنيه عن أبي وائل عن حذيفة". ". أما ابن حجر فقد نص على موافقة حماد ابن أبي سليمان لرواية عاصم.
- وقول عاصم أن الأعمش ما حفظه ليس بمقبول لموافقة منصور له وهما أحفظ من عاصم وحماد.
- لكن الذي يظهر أن الحديث عن أبي وائل عنهما معا لأن في رواية الأعمش ومنصور زيادة ليست في رواية عاصم والله أعلم.
- وطريق الأعمش متفق عليها، وهي التي فيها ذكر المسح على الخف، ولكن البخاري لم يذكر الرواية التي فيها الزيادة واختصرها لتفرد الاعمش به ومنصور تابع الاعمش، إلا انه لم يذكر في المسح وخالفه ولم يعتد بها مسلم واعتبرها زيادة حافظ.
- وطريق الأعمش متفق عليه وفيها ذكر مسح الخف.

قال الزيلعي: "وقد رواه عن الأعمش قريب من ثلاثين رجلاً".(٧٣)

المطلب الثالث : تعليل لفظ الزيادة في مسألة المسح على الخفين من حديث المغيرة وحذيفة رضي الله عنهما

قال الزيلعي:" وقد رواه عن الأعمش قريب من ثلاثين رجلاً ليس فيه (بالمدينة) إلا من حديث محمد بن طلحة".(٧٤)

أقول بل زادها عيسى بن يونس أيضا.

قال ابن حجر:" ولم يتفرد عيسى بن يونس بل تابعه على هذا اللفظ محمد بن طلحة بن مصرف وغيره واستدل به على جواز المسح في الحضر". (٧٥)

قال ابن عبد البر نقلا عن ابن وضاح:" هكذا قال عيسى بن يونس بالمدينة وخالفه أصحاب الأعمش؛ أبو معاوية ووكيع وسفيان وجرير لا يقولون بالمدينة ".(٧٦)

وابن عبد البر ارتضى زيادة يونس على أنها زيادة حافظ ثقة لا يرويها غيره وتقبل، وليس في الأصول ما يدفع ما جاء به بل الناس عليه.

الخلاصة: وقول ابن أبي حاتم رواه الأعمش وعاصم عن ابي وائل عن المغيرة؛ فإن الباحثة لم تجد رواية للأعمش عن أبي وائل عن المغيرة، وإنما وجدت الرواية التي أشار اليها أبو حاتم وهي؛ الأعمش عن مسلم عن المغيرة وربما قيل ذلك في مجالس المذاكرة ولم تكتب – والله أعلم–

أقول: إن القرائن كلّها تشير إلى تقديم رواية الأعمش على رواية عاصم وخاصة بما يتعلق بالحفظ، والذي جعل أبو زرعة يرجح رواية عاصم؛ هو أن للأعمش تدليساً وبما أنه انتفى التدليس هنا، وتابعه غيره فلا تأثير لتدليسه هنا، بل الحجة بحفظه والله اعلم.

الخاتمة والنتائج

وبعد هذه الدراسة والتحليل لمسألة المسح على الخفين من حديث حذيفة والمغيرة رضي الله عنهما من كتاب العلل لابن أبي حاتم، خلصت الدراسة إلى ما يلي:

أولا: كشفت الدّراسة عن أهميّة الممارسة النّقدية التي تقوم على جمع أقوال النّقاد في المسألة الواحدة، ثم النّظر فيها تخريجا ودراسة للوقوف على منهجهم، ومواصلة الممارسة النّقدية تأسيسا على أقوالهم ومنهجيتهم في التّعليل.

ثالثا: كشفت الدّراسة عن نوع العلّة التي أشار إليها أبن أبي حاتم في مسألة المسح على الخفين من حديث المغيرة وحذيفة رضي الله عنهما وهي؛ ابدال صحابي بآخر حذيفة بالمغيرة رضي الله عنهما بين أبو حاتم سببها وهم ابو بكر بن عياش وهم ولم يميز حديث أبي وائل من مسلم فأبدلهما ورجح أبو حاتم رواية الأحفظ، وردها ابو زرعة بحجة أن الراوي مدلس إلا انه قالها على الشك "ربما دلس"، وواقع الدراسة لم يثبت تدليسا في هذه المسألة، وقول أبي زرعة "الصحيح لا يعني ترجيحا وإنما تفيد التوقف فيما ليس بين يديه دليله وإلا لقال والأصح ، كما أن الراوي الذي رجح روايته لم يخلو من مقال، ولم يعتبر أبو حاتم المتابعات الضعيفة جابرة لحديث عاصم. ولقد ورد في الحديث زيادة لم يختلف عليها الامامين واعتبروها زيادة ثقة مما يفهم من كلامهم والله أعلم .

رابعا: من وجوه الترجيح في علم العلل عند الاختلاف ترجيح رواية الأكثر أو الأصح في الشيخ بمعنى الأحفظ أو الاوثق او غيرها وتزداد قوة إذا أنضاف إليها دراسة وسبر كما تبين من دراسة أبي حاتم لطرق الحديث واكتشف أن أبو بكر بن عياش هو سبب العلة، فقد رجح ابو حاتم رواية الأعمش على

غيره لرواية الجماعة عنه وأكده بالسبر والتتبع والتفتيش وهذا الامر هو الذي جعله يصرح بصيغة المتيقن.

خامسا: قد يشترك أبا حاتم وابا زرعة في المسألة بقدر معين ويختلفا في أخرى في نفس المسألة وقد يزيد أحدهم على الآخر بالتفصيل ببيان نوع العلة أو سببها كما بين ابو حاتم سبب العلة في أنها وهم أبو بكر بن عياش والذي لم يميز حديث الاعمش من وائل، وزاد أبو زرعة للسائل فائدة وهي أن منصورا روى الحديث عن أبي وائل ولم يذكر المسح خلافا للأعمش.

سادسا: قد يعلون رواية الراوي لا للرواية وإنما لصفة مكروهة في الراوي وهذا يندر ولكن قد يلجأ إليه من خفي عنه غيره فمثلا هنا رد أبو زرعة رواية الأعمش لأنه مدلس فحسب ، وقبلها أبو حاتم لرواية الأكثر.

وفي الختام أسأل الله العلي القدير أن يتجاوز عن خطايانا، ويتقبل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم والحمد لله رب العالمين.

الهوامش

(١) علل الحديث: ابن أبي حاتم الرّازي؛ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، أبو محمد (ت ٣٢٧هـ)، المسألتان رقم ٩٧، ٩٨(١/ ٥٤٨-٥٤٩).

(٢) تعليقة على العلل لابن أبي حاتم، ابن عبد الهادي (٢٠٤/١).

(٣) انظر ابن عساكر: تاريخ دمشق (٣٥/ ٣٦٠-٣٦٥)، الخليلي، الإرشاد، ٦٨٣/٢، ترجمة رقم:٤٤٥، والذهبي، تذكرة الحفاظ، ٨٢٩/٣، ترجمة رقم ٨١٢، والذهبي، ميزان الاعتدال، ٥٨٧/٢، ترجمة رقم ٤٩٦٥، ابن كثير، البداية والنهاية، ٢٠٣/١١، ابن عبدالهادي، طبقات علماء الحديث، ١٧/٣، ترجمة رقم ٧٧٩.

(٤) انظر: الذهبي سير أعلام النبلاء (٢٤٧/١٣-٢٦٣)، السيوطي، الطبقات الحفاظ، ٢٥٩/١، ترجمة رقم ٥٧٥، البغدادي، تاريخ بغداد، ١٦٣/٣، ترجمة رقم ١١١٨٣، ابن يعلي القزويني، الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث، ٦٨٢/٢.

(٥) انظر الذهبي: سير أعلام النبلاء (٦٥/١٣-٨٥)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٢٤/٥، ابن حبان، الثقات، ٤٠٧/٨، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٨٩/١٩، الذهبي، تاريخ الإسلام، ٣٦٠/٦، ابن حجر تهذيب التهذيب، ٣٠/٧.

(٦) بن حجر الدراية٧٠/١=٧٦.

(٧) بن ابي حاتم أو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي (٣٢٧هـ)، علل الحديث (١٣/١ مسألة رقم ٩).

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب البول قائما وقاعدا (ح٢٢٢، ج٩٠/١) والبيهقي في السنن الكبرى، باب جماع ابواب المسح على الخفين، (ح١١٩٨) (١ /١٢٧٠)، وابن الجعد في مسنده(١١٩/١.)، وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب البول قائما (ح٢٣ج١/)٦، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب أبواب آداب الخلاء (ح٢٣ ج٦٨/١)، والخطيب البغدادي في تاريخه (١١/٥) كلهم بلفظ:" مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى سباطة قوم فبال قائما ثم دعا بماء فجئته بما ء فتوضأ ومسح خفيه".

(٩) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، باب جماع ابواب المسح على الخفين، باب مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين (ح١٢١٧ج ٢٧٤/١) والخطيب البغدادي في تاريخه (ج١١/٥)، بنحوه إلا أنه قال قوم بالمدينة وقال دعا بطهور، والحديث صحيح بإسناده.

(١٠) أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في المسح على الخفين (ح٥٤٤ج١٨١/١). بلفظ:" توضأ ومسح على خفيه"، دون ذكر أول الحديث، وإسناده صحيح.

(١١) أخرجه ابن ابي شيبة في المصنف، كتاب الطهارات، باب في المسح على الخفين (١١٦/١ ح١٨٥٥)، بلفظ شعبة ؛ ولكن قال سباطة قوم فبال عليها، وإسناده صحيح.

(١٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، باب المسح على الخفين (ح٧٥١ج ١٩٣/١) بنحوه، وإسناده صحيح.

(١٣) ذكره الذهبي: تذكرة الحفاظ، وقال هذا حديث غريب مثل حديث ابن عيينة (ج٧٩١/٣.)

(١٤) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد، بمثل حديث ابن عيينة إلا ان حذيفة قال فتنحيت فدعاني (ج١٤٥/١١)، وإسناده صحيح.

(١٥) أخرجه ابن حزم في المحلى بمثل حديث شعبة (٨١/٢)، وإسناده صحيح بإعتبار طرقه.

(١٦) أخرجه ابن المنذر في الأوسط نحو حديث شعبة (ج٣٢١/١)، والرواية صحيحة.

(١٧) أخرجه ابو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب البول قائما (٦/١ ح ٢٣) قال مسدد قال فذهبت أتباعد فدعاني حتى كنت ثم عقبه، والرواية صحيحة.

(١٨) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين (ح٢٧٣ج١ /٢٢٨).

(١٩) يُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٥٩/٦، ترجمة ١٩٢٢٢، البخاري، التاريخ الكبير، ٥٩/٣، ترجمة ٣٣٢، ابن حجر، تقريب التهذيب (١٥٤/١).

(٢٠) يُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢١٣/٦، ترجمة رقم ٢١١١، ابن خلكان البرمكي، وفيات الأعيان، ٤٧٦/٢، ترجمة رقم ٢٩٦، ابن حجر، تقريب التهذيب (٣١٧/٤). والذهبي: سير أعلام النبلاء (٢٣١/٦).

(٢١) يُنظر: البخاري، التاريخ الكبير، ٣٧/٤، ترجمة رقم ١٨٨٦، ابن منجويه، رجال صحيح البخاري، ٤٦٥/١، ترجمة رقم ٥٧٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٦٥/٤).

(٢٢) يُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢٧٩/١، ترجمة رقم ١٦٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٢٢/٤، ترجمة رقم ٩٧٢، ابن حجر: تهذيب التهذيب (١٠١/٤.)

(٢٣) يُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٧/ ٢٧٨، ترجمة رقم ٢٢٤، البخاري، التاريخ الكبير، ٢١٣/٢، ترجمة رقم ٢٢٣٤، ابن حجر: تهذيب التهذيب (٦٠/٢)، وتقريب التهذيب (١٣٨/١).

(٢٤) يُنظر: الزركلي، الأعلام، ٢١٢/٤، ابن حجر: التهذيب (٣٨٥/١)، والتقريب(٤٧٥/١).

(٢٥) يُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٤٣٨/١، ترجمة رقم ٤٣٣، ابن حجر، التهذيب (١٨٣/١١)، ابن حجر، خليفة خياط، الطبقات، ٢٩٠/١، ترجمة رقم ١٣٠٥، ابن حجر، التقريب (٥٩٠/١).

(٢٦) يُنظر: البستي، مشاهير علماء الأمصار، ٢٨٠/١، ترجمة ١٤٠٨، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٢٧٢/٣٠، ترجمة رقم ٦٥٩٥، ابن حجر: التهذيب (٥٣/١١)، التقريب (٥٧٤/١).

(٢٧) يُنظر: البخاري، التاريخ الأوسط، ١٠٤/٢، ترجمة رقم ١٠٤٩، الذهبي، الكاشف، ٤١٦/٢، ترجمة رقم ٦٥٦٣، ابن حجر، التقريب (٦٢٩/١) التهذيب(٥٩/١٢).

(٢٨) يُنظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٥٢٩/٣١، ترجمة ٦٨٣٤، الزركلي، الأعلام، ١٤٧/٨، ابن حجر: التهذيب (١٩٠/١١)، التقريب(٥٩١/١.)

(٢٩) يُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٣٩/٧، ترجمة رقم ٣٩٨٩، البخاري، التاريخ، ٤٠٦/٦، ترجمة رقم ٢٧٩٨، ابن حجر:(التقريب ٤٤١/١).

(٣٠) يُنظر: البخاري، التاريخ الكبير، ٢٩٥/٢، ترجمة رقم ٢٥٢١، العجلي، الثقات، ١١٥/١، ترجمة رقم ٢٨٠، ابن حجر، التهذيب (٢٤٨/٢).

(٣١) يُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٥٤/٦، ترجمة رقم ٢٦٤٨، البخاري التاريخ الكبير، ١٢٢/١، ترجمة رقم ٣٥٨، ابن حجر، (التهذيب ٢١١/٦).

(٣٢) يُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٣٣/٧، ترجمة رقم ٩٧٣، العجلي الثقات، ٤٥٠/١، ترجمة رقم ٧١٣، ابن حجر، التهذيب ٢٧٦/٤).

(٣٣) يُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٩٦/٦، ترجمة رقم ٩٦٣، البخاري، التاريخ الكبير، ١٩٧/٢، ترجمة رقم ٢١٧٩، ابن حجر، التقريب، ١٤١/١).

(٣٤) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٦٢/٣، ترجمة رقم ٢٧٠٦، البخاري، التاريخ الكبير، ٣٦٠/٢، ترجمة ٢٨٠١، وابن حجر، التهذيب، ٢٧٢/٣.

(٣٥) يُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢٨٠/٢، ترجمة رقم ١٠٨، البخاري، التاريخ الكبير، ٤٢٨/٤، ترجمة رقم ٤٢٨، ابن حجر، التهذيب،(٢٦٦/١).

(٣٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب البول في سباطة قوم، حديث ٢٣٣٩ (٢٢٣ج ٧٠/١) وفي كتاب المظلوم، باب الوقوف والبول (٨٦٤/٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين (ج٢٢٨/١ح ٢٧٣)، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه كتاب الوضوء، باب الرخصة في ترك التباعد عن الناس ثم البول (ح٥٢، ج٣١/١)، وابو عوانة في مسنده (١٩٧/١، ح ١٤٢٩) ولم يذكر المسح " فلقد رأيتني أنا ورسول الله –صلى الله عليه وسلم– نتماشى فأتى سباطة فقام كما يقوم أحدكم فبال فانتبذت منه فأشار إلى فجئت فقمت ثم عقبه حتى فرغ ".

(٣٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب البول في سباطة قوم (ح٢٤٤، ج١/٩٠)، ولم يذكر المسح:" "أتى سباطة قوم فبال قائما، واخرجه النسائي في السنن الكبرى، أبواب آداب الخلاء (ح٢٣ج ٦٨/١)، وأحمد في المسند ٣٨٢/٥، والطيالسي ح٤٠٧ ج٥٤/١.ولم يذكر المسح.

(٣٨) يُنظر، البخاري، التاريخ الكبير، ٣٣٤/٧، ترجمة رقم ١٤٨٥، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٣٢٠/٦٠، ترجمة ٧٦٦٦، ابن حجر: التهذيب (٢٧٧/١٠).

(٣٩) الطبراني في الاوسط بنحوه (/١٦٦).

(٤٠) يُنظر : ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢٥٩/٦، ترجمة رقم ٢٣١٦، البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٢٢/١٢، ترجمة رقم ٦٦٨٠، ابن حجر: (التهذيب ٧٥/٥) والتقريب(٢٨٦/١).

(٤١) أخرجه البيهقي: كتاب الطهارة، باب البول قائما (ح١٠١/٤٩١،١)، وابن ماجة كتاب الطهارة، باب ما جاء في البول قائما (ح ٣٠٦ ج١١١/١)، والطبراني في المعجم الكبير (٤٠٦/٢٠) ولم يذكر المسح، الروايات صحيحة باعتبار طرائقها.

(٤٢) أخرجه البزار في مسنده (٢٩٦/٧)، والحديث تكلم فيه الأئمة، وعبد بن حميد في مسنده ١٥٢/١. وذكر المسح، ورواية ابن حميد صحيحة.

(٤٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢٤٦/٤)، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ(٧٧/١)، والترمذي في علله (٢٥/١)، والروايات أسانيدها صحيحة.

(٤٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير(ج٤٠٥/٢٠)، والحديث صحيح لتعدد طرقه.

(٤٥) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٤٠٥/٢٠ولم يذكر المسح، الرواية صحيحة .

(٤٦) أخرجه البزار في مسنده (ح٢٨٩٠ ج٢٩٦/٧). وذكر المسح، والرواية ضعيفة، فيها عبدالعزيز القرشي وهو لين الحديث.

(٤٧) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب الوضوء باب استحباب تفريج الرجلين (ح٦٣، ج٣٦/١.)، والرواية صحيحة.

(٤٨) يُنظر: ابن حجر العسقلاني، الإيثار بمعرفة الآثار، ٢٧٦/١، ترجمة رقم ٢٤٢، العيني، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، ٥٥٦/٣، ترجمة رقم ٧٠٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٧/١٢.)

(٤٩) يُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٢٦/٦، ترجمة رقم ٢٤٤١، البخاري، التاريخ الكبير، ٤٧٨/٦، ترجمة رقم ٣٠٦٢، ابن حجر، التهذيب (٢٥/٥).

(٥٠) يُنظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ٣٥/٣، ترجمة رقم ٤٣٢، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٢٦٧/٧، ترجمة رقم ٨٧٩، ابن حجر، التقريب (٦٢٤/١).

(٥١) يُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٦٠/٦، ترجمة رقم ٧٣٢٠، ابن حجر، التهذيب (١٥/٣.)، نجم بن عبدالرحمن، مُعْجَمُ الجَرْح والتّعْديل لِرجَالِ السُّنَن الكُبْرَى، مَع دراسَة إضَافية لمنهج البَيْهَقي في نَقْد الرّوَاة في ضَوْء السُّنَن الكُبْرى، ١٨٦/١، ترجمة رقم ٥٨٠.

(٥٢) يُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٢٠/٦، ترجمة رقم ٢٤٩٠، الذهبي، الكامل في الضعفاء، ٣/٣، ترجمة رقم ٣٢٣، ابن حجر، التقريب، (١٥/٣.)

(٥٣) يُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢٧٨/١، ترجمة رقم ١٦٣، البخاري، التاريخ الكبير، ٤٣٦/٤، ترجمة رقم ٦٢٢٥، ابن حجر، التقريب(٢٢٦/١).

(٥٤) أخرجه ابو عوانة في مسنده، باب بيان الاباحة للمتوضأ، بلفظ كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فقال يا مغيرة خذ الإداوة فأخذتها فانطلق لحاجته حتى توارى عني ثم جاء وعليه جبة شامية من صوف فذهب يخرج يده فضاق كمها فأخرج يده من أسفلها وصببت عليه فتوضأ الدفع للصلاة ومسح على خفيه وصلى ، والرواية صحيحة .

(٥٥) أخرجه ابن ماجه في سننه،كتاب الطهارة، بمثله باب الرجل يستعين على وضوئه فيصب عليه (٣٨٩،ج١/)١٣٧، والحديث صحيح لتعدد طرقه، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين (ح٢٧٤،ج٢٢٧/١)،

(٥٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين (ح٢٧٤،ج٢٢٧/١).

(٥٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد، باب الجبة في السفر والحرب (ح٢٧٥٩، ج١٠٦٨/٣).

(٥٨) ذكره الدارقطني في علله (١١٢/٧).

(٥٩) يُنظر ابن حجر: التقريب (٥٣٠/١)، أحمد بن حنبل، الجامع لعلوم الإمام أحمد، ١٤٠/١٩، ترجمة رقم ٢٤٨٥، أكرم محمد، المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، ٢٤٠/٢، ترجمة رقم ٢٤٤٨،

(٦٠) الدارقطني في علله(١١٢/٧).

(٦١) يُنظر، ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٤٦/١، ترجمة رقم ٢، خليفة خياط، الطبقات، ٢٨٥/١، ترجمة رقم ١٣٣٨، ابن حجر التهذيب(٤٤/١)، والتقريب(٨١/١).

(٦٢) ملتقى اهل الحديث(الموسوعة الشاملة٢٠١٠)

(٦٣) السلفي: ملتقى اهل الحديث الموسوعة الشاملة.

(٦٤) الكناني: مصباح الزجاجة١(/٤٤).

(٦٥) بن حجر: فتح الباري (٣٢٨/١).

(٦٦) البيهقي: السنن الكبرى (١٠١/١).

(٦٧) علل الترمذي القاضي الرخصة في البول (٢٥/١).

(٦٨) أخرجه الترمذي في سننه كتاب ابواب الطهارة (ح١٣،ج٢٠/١)، والحديث صححه الشيخ الألباني في سلسلته.

(٦٩) يُنظر ابن حجر: فتح الباري (٣٢٩/١).

(٧٠) يُنظر ابن عدي: الكامل في الضعفاء (٢٣٨/٢).

(٧١) علل الدارقطني (٩٥/١٧.)

(٧٢) بن حجر: الدراية في تخريج احاديث الهداية (١١/١).

(٧٣) الزيلعي: نصب الراية (١٦٦/١.)

(٧٤) الزيلعي: نصب الراية (١٦٦/١.)

(٧٥) بن حجر: فتح الباري (٣٢٨/١).

(٧٦) بن عبد البر: التمهيد (١٤٥/١١.)

المصادروالمراجع

- **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ)، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة – الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى – ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
- **تقريب التهذيب**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٣هـ)، تحقيق محمد عوَّامة، طبعة دار الرشيد سوريا، الطبعة الأولى١٤٠٦.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوى ومحمد عبد الكبير البكري، تحقيق وزارة عموم الأوقاف، المغرب طبعة ١٣٨٧.
- **(تهذيب التهذيب)**، ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (٨٥٢) دار الفكر، بيروت،١٩٨٤م.
- **تاريخ بغداد**، الخطيب البغدادي احمد بن علي أبو بكر (٤٦٣)، دار الكتب العلمية بيروت

- **تاريخ مدينة دمشق**، ابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم الدمشقي، ثقة الدين ت ٥٧١ هـ.
- **(تذكرة الحفاظ)**، الذهبي: شمس الدين أبوعبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- **تعليقة على العلل لابن أبي حاتم**، ابن عبد الهادي، شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي الحنبلي (ت ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، أضواء السلف، الرياض، ط١، ٢٠٠٣م.
- **(الجامع الصحيح المختصر)**، البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ – ١٩٨٧، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت.
- **(الجامع الصحيح سنن الترمذي)**، الترمذي: محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت
- **(الدراية في تخريج أحاديث الهداية)** ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (٨٥٢)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت.
- **السنن**، أبوداود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد سنن أبي داود دار الفكر
- **السّنن**، ابن ماجة القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، (د. ط)، (د. م)، (د.ت).
- **السنن الكبرى**، البيهقي؛ أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط٣، ٢٠٠٣ م.
- **سنن النسائي الكبرى**، النسائي: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، تحقيق : د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ – ١٩٩١.
- **سير أعلام النبلاء الذهبي:** شمس الدين أبوعبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق : نعيم العرقسوسي و شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة : التاسعة ١٤١٣.
- **(شرح علل الترمذي)** ابن رجب الحنبلي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، الثانية،١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

- **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء التراث العربي بيروت، بدون طبعة، بدون تاريخ.
- **صحيح ابن خزيمة:** محمد بن إسحاق أبو بكر السلمي النيسابوري (٣١١)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، ١٣٩٠ – ١٩٧٠
- **علل الحديث:** ابن أبي حاتم الرّازي؛ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، أبو محمد (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، (د. ن)، ط١، (د. م)، ٢٠٠٦ م.
- **(العلل الواردة في الأحاديث النبوية)**، تحقيق وتخريج: د. محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة الرياض – شارع عسير، الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.
- **علل الترمذي للقاضي**، أبو طالب، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون، عالم الكتب بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٩.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (٨٥٢)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩.
- **الكامل في ضعفاء الرّجال:** ابن عدي الجرجاني، أبو أحمد (ت٣٦٥هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- **المحلّى:** ابن حزم الظاهري: علي بن أحمد بن سعيد أبو محمد (٤٥٦)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، مكان النشر: بيروت.
- **مسند ابن حنبل أحمد:** أبو عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة – القاهرة
- **مسند البزار البحر الزخار**، البزار "أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق المتوفى: ٢٩٢ هـ، المحقق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة الطبعة : الأولى،١٤٠٩
- **مسند ابن الجعد:** علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي (١٣٤ – ٢٣٠هـ، تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، الطبعة الاولى،١٩٩٠.
- **مسند أبي داود الطيالسي**، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (المتوفى: ٢٠٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر – مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

- **مسند أبي عوانة:** يعقوب بن إسحاق الاسفرائني، سنة الوفاة ٣١٦هـ، دار المعرفة بيروت
- **مسند أبي يعلى،** الموصلي؛ أحمد بن علي بن المثُنى (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، ط١، ١٩٨٤م.
- **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه،** الكناني: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل (٨٤٠)،تحقيق : محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية،١٤٠٣،بيروت.
- **المعجم الأوسط،** الطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة، ١٤١٥.
- **(المعجم الكبير)** للطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية،١٩٨٣.
- **مُصنف ابن أبي شيبة:** أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (١٥٩ــ ٢٣٥ هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى،١٤٠٩.
- **(المصنف)**، الصنعاني أبو بكر عبد الرزاق بن همام (٢١١)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ه.
- **المنتخب من مسند عبد بن حميد،** أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر (المتوفى: ٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ – ١٩٨٨.
- **ناسخ الحديث ومنسوخه،** ابن شاهين: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار – الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م
- **نصب الراية لأحاديث الهداية؛** للزيلعي، أبو محمد جمال الدين، عبد الله بن يوسف (ت٧٦٢هـ)، تحقيق محمد يوسف البنوري، دار الحديث مصر ١٣٥٧.

المصادر الإلكترونية

- أرشيف ملتقى أهل الحديث تم تحميله: منتدى أهل الحديث رابط الموقع:

http://www.ahlalhdeeth.c